غيره فكيف يقتصر على الحكم بحسنه فقط قلنا جوابا عن ذلك احتياطا
اى لاجله حسنا قد جعله اذ الصالح للاحتجاج لا يخرج عن الصحيح
والحسن ولكن لا يرتقى الى الصحة الابصر وحينئذ فالاحتياط الاقتصار
على الحسن وأحوط منه كما قاله المصنف التعبير عنه بصالح تأمل فان
يقل اعتراضا على ابن الصلاح ايضا كما ابداه ابن سيد الناس اليعمرى
اذ قال لم يرسم ابو داود شيئا بالحسن وعمله فى ذلك شبيه بعمل
الامام مسلم الذى لا ينبغى ان يحمل كلامه على غيره انه اجتنب
الواهى واتى بالقسمين الاول والثانى دون الثالث فالامام
مسلم فى اول صحيحه يقول لا يجمع عله اى كل الصحيح الائمة
النبلا اى الاذكياء الذين بلغوا الغاية فى الحفظ والاتقان كمالك
وشعبة وسفيان فاحتاج مسلم الى ان ينزل لحديث المصدق
كليث بن ابى سليم وعطاء بن السائب ويزيد بن ابى زياد لما يشتمل
الكل من اسم العدالة والصدق وان يكن المصدق فى حفظه واتقانه
لا يرتقى الى هؤلاء النبلاء فهلا قضى ولزوم الامام مسلم فى
احاديثه عن الطبقات الثانيه بالحسن لا الصحة مثل ما قضى
بالحسن فى الحالة الماضيه التى سكت عليها ابو داود مع ان قوله
وما يشبهها يعنى فى الصحة ويقاربه يعنى عليها ايضا وهو نحو
قول مسلم المذكور ولا فرق بين الطريقين غير ان مسلما شرط
الصحيح فتحرج من حديث الطبقة الثالثة وابا داود لم يشترط
تذكر ما يشتد وهنه عنده والتزم البيان وفى قوله ان بعضها
اصح من بعض ما يشير الى القدر المشترك بينها فى الصحة وان
تفاوتت لما يقتضيه صيغة افعل فى الاكثر اجيب عن هذا
الاعتراض وفاقا للحافظ العراقى بان الامام مسلما فيه الى
فى كتابه شرط والتزم ما صح بل اجمع عليه فامتنع ان الذى الحسن
يحط اى ينزل حديثه اليه وليس لنا ان نحكم على حديث خرجه

بانه

قلنا احتياطا حسنا قد جعله
فان يقل فمسلم يقول لا
يجمع جملة الصحيح النبلا
فاحتاج ان ينزل للمصدق
وان يكن فى حفظه لا يرتقى
فهلا قضى فى الطبقات الثانيه
بالحسن مثل ما قضى فى الماضيه
اجيب بان مسلما فيه شرط
ما صح فامتنع ان الذى الحسن يحط

٢١

بانه حسن لما تقرر من قصور الحسن عن الصحيح واما ابو داود فقال ان ما
سكت عنه فهو صالح والصالح يشمل الصحيح والحسن فلا يرتقى الى
الاول الا بتعيين على ان تشابه العملين انما هو فى ان كلا الى ثلاثة
اقسام لكنه فى سنن ابى داود راجع الى المتون وفى مسلم الى الرجال
وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه منافاة وايضا فابو داود قال
ما كان فيه وهن شديد بينته فيفهم ان ثم شيئا فيه وهن غير
شديد لم يلتزم بيانه ثم بين الاعتراض على صاحب المصابيح والجواب
عنه فقوله فان يقل اعتراضا قد وجدت فى السنن الاربع الاحاديث
الصحاح والحسان مع ضعيفها اى الاحاديث بل ومنكرها و
الحافظ محيى السنة ابو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى
نسبة الى بغشور على غير قياس قد جمع وصنف كتابا سماه
مصابيحا بحذف الياء للوزن وقسم احاديثه الى صحاح وحسان
وجعل الصحاح ما فى الصحيحين او احدهما وجعل الحسان ما
اى جعل الاحاديث التى فى سنن ابى داود وغيره قال ابن الصلاح
هذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند اهل الحديث عبارة
عن ذلك قال النووى انه ليس بصواب لما تقرر من اشتمال
السنن على الضعيف أجيب عن ذلك جواب معنى بان قلنا ان ما صنعه
البغوى فى كتابه المذكور اصطلاح له فيه ينتمى بالبناء للمفعول
اى ينسب اليه خاصة قال التبريزى لا ازال اتعجب من ابن الصلاح
والنووى واعتراضهما على البغوى مع ان المقرر انه لا مشاحة
فى الاصطلاح ونعم ضعف الامر لابن الصلاح بانه اراد كما قال الحافظ
ابن حجر ان يعرف ان البغوى اصطلح لنفسه ان يسمى السنن
الاربعة الحسان يغنى بذلك عن ان يقول عقب كل حديث
اخرجه اصحاب السنن فان هذا اصطلاح حادث ليس جاريا
على الاصطلاح العرفى والله اعلم ثم عاد الى الكلام فى شان السنن

فان يقل فى السنن الصحيح مع
ضعيف والبغوى قد جمع
مصابيحا وجعل الحسان ما
فى سنن قلنا اصطلاحا ينتمى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)